



المطالبة بإطلاق هيكل هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

٢٥٪ مساهمتها في التوظيف و٣٣٪ من الناتج القومي المحلي فقط

التحديات التي تواجه هذا القطاع هي عدم القدرة على الحصول على رأس المال. حيث إن وجود قاعدة واسعة من الدعم الهادئ بما يضمن الحقوق والوفاء بالديون يعد أمر حاسم للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يواجه شحاً في رأسمال المشاريع وصناديق المستثمرين الممولة التي تدعم الشركات الصغيرة (عمرياً) في العديد من القطاعات. علماً بأن ٢٪ من مجمل إقراض البنوك يذهب إلى المنشآت الصغيرة ومجلس التعاون الخليجي.

المسلمون والمهتمون ببناء عليها تطوير برامج وخدمات لأعمال الصغيرة والمتوسطة. وقال مفيد صديقي، الرئيس التنفيذي لمجموعة كابيتاس: لقد وافق مجلس الشورى مؤخراً على إنشاء هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وهذا تطور حاسم بالنسبة للمملكة، حيث لا يوجد لدينا هيئة مركزية مسؤولة عن صياغة السياسات والتنسيق داخل هذا القطاع الحيوي. وقال طارق حميد، نائب الرئيس المجموعة: إن من أبرز

وتخصيص الكدمات. وفي خضم التوجهات العامة فإن الهيئة يجب أن تكون بمثابة منظم مصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق الدفاع عن مسائل التوجهات وتطوير الأطر التشريعية التي تخفف الحواجز أمام تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتبني بيئة تمكينية لنموها. إن مهمة هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية التنظيمية يجب أن تبدأ بوضع تعريف وطني لأعمال الصغيرة والمتوسطة.

إن التعريف وحده يوفر نقطة انطلاق مشتركة يستطع



المنشآت الصغيرة والمتوسطة تساهم في الاقتصاد الوطني

البيانات حول القطاع. ووفقاً للدراسة، فإن هيئة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية يجب أن تمتلك صلاحيات إشرافية واضحة مع صلاحيات معينة في مجالات وضع التوجهات السياسات

منظم لمصالح هذه المنشآت، وتعمل على تسهيل تطوير السياسات المشجعة على نمو قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يمكن من التقييم السليم للقطاع من خلال الإصلاح التشريعي والمالي، والمساعدة في جمع

وترى الدراسة -التي أعدها كابيتاس جروب الدولية، شركة إدارة الأعمال الاستشارية التي تتخذ من جدة بالملكة العربية السعودية مقراً لها- بأن هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية، سوف تعمل بمثابة

الإجمالي المحلي يظل متدنياً في الاقتصاد المملكة بشكل عام. وبالرغم من العدد الكبير لهذه المنشآت وبرامج الدعم على صعيد القطاعين العام والخاص، إلا أنها تساهم في قطاع التوظيف بنسبة ٢٥٪ وبنسبة ٣٣٪ فقط من الناتج القومي المحلي، وهذا يضعها في تضاد واضح مع معظم الاقتصاديات المتقدمة.

وبالمقابل فإن هذا القطاع استطاع تحقيق مساهمة فعالة في دولة إسبانيا بنسبة ٦٤,٣٪ وفي النمسا يسهم بنسبة ٤٤٪، وبالنظر إلى حجم الاقتصاد السعودي ونموه والتركيز على تنويع الاقتصاد، ينبغي، بالنسبة لشركة كابيتاس جروب الدولية، أن يسهم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٥٠٪ من الناتج القومي المحلي.

علي السناني - الرياض أوصت دراسة متخصصة عن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بإطلاق الهيكل الأساسي لهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية؛ ليكون بمثابة الطريق الفعال لتعزيز مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي.

وأكدت الدراسة أهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يمثل ٩٠٪ من إجمالي حجم الشركات السعودية، ودوره في توفير فرص عمل واسعة وتساهم في تحسين الإنتاجية وتنويع الاقتصاد داخل قطاع العمل.

وتشير الإحصاءات إلى أن إسهام القطاع في الناتج